كان، وقتئذ، ليـون بلوم، رئيس الوزراء الفرنسي اليهـودي الأصل، قـد اتخذ بعض الإجراءات التي تخفف من التمييز العنصري، فشن عليه المستوطنون حملة بـاعتباره يهودياً يتنكر لمصالح امبراطوريتهم، لذا فحينما تولت حكومة فيشي الموالية للألمان السلطة في فرنسا، عام ١٩٤٠، رحّب بها المستوطنون لاعتقادهم بأنها ستتخذ إجراءات معادية لليهود: كتحديد أعدادهم في المدارس والجامعات ووظائف الدولة.

وبالفعل، فقد حاولت حكومة فيشي، أثناء توليها السلطة، الطلب من الحكومة المحلية اتخاذ إجراءات خاصة ضد اليهود، ولكن السلطان محمد الخامس رفض هذا الطلب. كما رفض مصالي الحاج، في الجزائر، أيضاً إغراءات حكومة فيشي له بإصدار حتى تصريحات معادية لليهود. كما رفضت حكومة طاهر بن عمّار في تونس إقالة الوزير اليهودي ألبير بسيس رغم كل الضغوطات التي تلقتها من الحكومة الفرنسية، آنذاك.

وعند تأسيس الجمعية الوطنية التونسية، احتل يهوديان مقعدين فيها، وتمشياً مع السياسة العلمانية التي اتبعها الرئيس بورقيبة، ألغيت المحاكم الحاخامية مثلما ألغيت المحاكم الشرعية بالنسبة للمسلمين. هذا، فضلاً عن تكرار الرئيس التونسي، في كل خطبه، إصراره على المساواة بين كل الطوائف في تونس. ومع ذلك، فقد تلت الاستقلال موجة من الهجرة اليهودية خارج البلاد كانت تزداد وتيرتها وحدّتها حسب قوة الدعاية الصهيونية وتسلّطهـا على عقـول اليهود المقيمـين خارج اسـرائيل، فهبـط عـدد اليهـود، مثـلاً، خلال ثلاث سنوات (١٩٥٦ ــ ١٩٥٩) من ١٠٥ آلاف إلى ٤٠ ألفاً. وفي عام ١٩٦٣، كان لا يزال هناك ٣٢ ألفاً. وفي عام ١٩٦٧، عند وقوع العدوان، وصل عددهم إلى ٢٣ ألفاً.

وجواب يهود المغرب الأقصى، على تحدّي الصهيونية لهم، لم يكن أحسن حالاً، فقد كانوا، بحكم أهميتهم العددية، وماضيهم الطويل في البلاد، أكثر مشاركة في حياة المغرب المستقل على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية. وعندما كان حزب الاستقـلال يجري المباحثات مع الفرنسيين، سنة ١٩٥٥، ذهب وفد يمثل يهود المغرب إلى فرنسا يطالب بضمانات لهم في المغرب المستقل. فما كان من حزب الاستقلال المغربي إلّا أن ضم البعض منهم إلى الوفد المفاوض للمزيد من طمأنتهم، وإسقاط حجّة تخويفهم التي كانت تطلقها مصادر الدولة المنتدبة ومصادر الصهيونية. فاحتلوا، بالفعل، مراكز لم يسبق أن احتلوها في عهد الانتداب: فتولى أحدهم وزارة البريد والبرق والمواصلات، وعين آخر أحد القضاة في المحكمة العليا، وشغل البعض وظائف في السلك الديبلوماسي. ولعل أبرز صورة لاندماج اليهـود في المجتمع المغـربي هي التحاقهم بـالأحزاب السيـاسية، فخـاضوا الانتخابات البلدية، إما كمرشحين عن حزب الاستقلال، أو عن حزب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية، أي أنهم لم يدخلوا المعركة بصفتهم الطائفية.

غير أنه، على ما يبدو، لم تسمح الصهيونية، وبالتالي، اسـرائيل التي تجسّدهـا، باستمرار هذا الوضع. فمنذ الستينات بدأت الهجرة اليهودية من المملكة المغربية تأخذ مجراها أسوة بالدول المجاورة لها. وكان عدوان ١٩٦٧، بمثابة الضربة المحكّمة التي